ام في الزنى عالما بكون التدبيس في واحد من الخائبة او الزنى طالبا للتعيين
ذلك ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل
ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا ضربت
كما قبح هل عمرا ضربت وذلك لان التقديم يسند حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الخاصل وهذا ظاهر في اعمرا ضربت
لا في ازيد قام فليتأمل والمسئول عنه بما اي بالهمزة هو ما يليها كالفعل
في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فتكون لطلب
التصديق وتجعل ان تكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق
فعل من المخاطب بزيد لكي لا تعرف انه ضرب ام اكرام والفاعل في انت ضربت
اذا كان الشك في الضارب والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في
المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات وهل لطلب التصديق بحسب
وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب
حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي
ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع
المزيد بعد ام هناد ليل على ان ام متصلة وهي لطلب تعيين احد الامرين
بعد العلم بثبوت اصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد
قام بدون ام عمرو فيقبح ولا يمتنع لما سيجيء ولهذا ايضا قبح هل زيدا
ضرب لان التقديم يسند حصول التصديق بنفس الفعل فتكون
هل لطلب حصول الخاصل وهو قبيح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا
مفعولا لفعل محذوف او يكون التقديم لا للتخصيص لكن ذلك خلاف
الظاهر ولا هل زيدا ضربته فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيدا
اي هل ضربت زيدا ضربته وجعل السكاكي قبح هل رجلا عرف لذلك اي

لان التقديم يسند حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان
من ان الاصل عرف رجلا على ان رجلا بدل من الضمير في عرف قدم للتخصيص
ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيدا عرف لان تقديم المظنر المعرفة
ليس للتخصيص عنده حتى يسند حصول التصديق بنفس الفعل مع
انه قبح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز
ان يقبح بعلة اخرى وعلى غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجلا عرف
وهل زيدا عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل وترك الهمزة قبلها
لكثرة دورها في الاستفهام وافيدت بمعنى مقام الهمزة وظنك عليها في الاستفهام
وقد مر خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها
اذا لم تر الفعل فحيزها هذا هكذا عنه ونسبت بخلاف ما اذا رأته فانها تذكرت
العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترتض بافتراق الاسم بينها وبين هل
تختص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلو نصح هل
تضرب زيدا في ان يكون الضرب واقعا في الحال على ما فهم عرفا من قوله
وهو اخوك كما نصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انكار الفعل الواقع
في الحال يعني انه لا ينبغي ان يكون ذلك لان هل تختص المضارع بالاستقبال
فلو يصح انكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في ان يكون الضرب
واقعا في الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار فيما توجد فيه قرينة على ان المراد
انكار الفعل الواقع في الحال سواء كان ذلك المضارع في جملة حالية كقوله
تضرب زيدا وهو اخوك او لا كقوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون
وقولك اقوذي اباك واستتم الامير ولا يصح وقوع هل في هذا المواضع
ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع
بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعلم انه يمكن ان يقال
ان هذا قرينة مانعة من ارادة احد من النحاة امتناع مثل سيجيء

Copyright Princeton University